



القضية الكردية في سوريا

شكلت نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مرحلة جديدة في الصراع الدائر منذ قرون في أروقة صنّاع القرار الأوربيين، حيث الثورة الصناعية التي كانت قد بدأت تتطور بشكل مطرد أدت إلى زيادة التنافس على المستعمرات الأوربية في العالم بسبب زيادة الإنتاج وتوفير فائض من الإنتاج كان التجار الأوربيون يحتاجون إلى أسواق لتصريفها، وكانت المستعمرات السوق الأمثل لأولئك القادة. أدت الثورة الصناعية إلى إنتاج أسلحة أكثر فتكاً وأكثر تطوراً، فبنت ألمانيا أسطولاً بحرياً قوياً لمجاراة الأسطول البريطاني، و بدأ سباق التسلح بين الدولتين، الأمر الذي ألقى بظلاله على الدول الأوربية الأخرى التي بدأت بدورها تدريجياً في الدخول في سباق التسلح ذلك.

أدت حالة الاحتقان في القارة الأوربية، نتيجة عوامل عدة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى هزيمة ألمانيا وحلفائها، و انهيار الامبراطورية العثمانية بعد اتفاقات عدة لتقاسم مناطق النفوذ. إحدى تلك الاتفاقيات كان اتفاقية سايكس - بيكو التي كان من نتائجها تقسيم منطقة الشرق الأوسط بين الدول المنتصرة في الحرب وتشكيل دول جديدة و منها الدولة السورية بحدودها الحالية التي خضعت للانتداب الفرنسي.

دافع السوريون بكافة انتمائهم عن وطنهم الجديد، ومنهم الشعب الكردي، الذي دافع عن انتمائه الوطني السوري، يداً بيد في معركة طرد المحتل الفرنسي ومعركة البناء. إلا أن الحكومات التي تعاقبت بعد تحرير سوريا عاملت الكرد كمواطنين من الدرجة الثانية، وتنگرت لحقيقة وجود الشعب الكردي كقومية أساسية، فطبقت بحقهم الإجراءات القمعية التي تمثلت في الحرمان من حق التعليم باللغة الكوردية، وتطبيق الإحصاء الاستثنائي عام 1962 في محافظة الحسكة الذي

حرم بموجبه اكثر من 25000 كوردي من الجنسية السورية وما ترتب على ذلك من نتائج ، وكذلك تطبيق مشروع الحزام العربي الذي تم بموجبه نزع ملكية اراض شاسعة من ملاكيها الكورد على امتداد الحدود السورية التركية و بعمق يتراوح من 10- 15 كم و توطين مواطنين عرب استقدموا من محافظة الرقة فيها بهدف تغيير ديمغرافية المناطق الكوردية، وترافق ذلك مع حملة تعريب طالت أسماء المدن و القرى الكوردية، وترافق ذلك مع الكثير من الإجراءات التمييزية الاخرى بحق الكورد والتي أدت – و بشكل ممنهج - إلى حالة من عدم الثقة بين مكونات الشعب السوري و احتقان مستديم يستوجب معالجة أسبابه وفق برنامج محدد يبدأ بالاجراءات التالية :

1- الاعتراف الدستوري بالشعب الكوردي و ايجاد حل عادل لقضيته كقضية شعب يعيش على أرضه التاريخية ووفق مبادئ القانون الدولي و المعاهدات والمواثيق الدولية، واعتماد نظام اللامركزية السياسية باعتباره الانسب لحل المسائل القومية في البلدان المتعددة القومية .

2- للكورد الحق بادارة منطقتهم بانفسهم و بالاشتراك مع باقي المكونات الاخرى المتعايشة معهم تاريخيا ووفق الاصول و الضوابط الديمقراطية و في مختلف المجالات التشريعية و القضائية و التنفيذية و ضمن اطار قانوني (اقليم فيدرالي – حكم ذاتي الخ) و بما لا يتعارض مع سيادة ووحدة الدولة السورية و يتوافق على الشكل المناسب لذلك فيما بين ممثلي الشعب الكوردي و باقي الشركاء في المرحلة الانتقالية التي تلي بعد سقوط الدكتاتورية و قد اثبت التجارب الدولية ان النموذج الاتحادي (الفيدرالي) هي الانسب للدول المتعددة القوميات (كندا , سويسرا , اسبانيا , المملكة المتحدة الخ

3- الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية في البلاد الى جانب العربية ، و تدريسها رسميا في المدارس الحكومية

4- صياغة دستور توافقي، يكون الكورد ممثلين في صياغته، يضمن الاعتراف بالشعب الكوردي و حقوقه المشروعة .

5- اعتماد تسمية "سوريا" بدلاً من " الجمهورية العربية السورية

6- إلغاء المراسيم القوانين والإجراءات العنصرية بحق الشعب الكوردي، من إحصاء و تعريب و حزام عربي و غيرها و باثر رجعي و باعتبارها كأنها لم تكن من حيث نتائجها ، وتعويض المتضررين من تلك الإجراءات و رد الامور الى ما كانت عليه قبل تاريخ نفاذها و اتباع سياسات تنمية ادارية و ثقافية تكفل رفع الغبن اللاحق به

- 7- اعتماد علم ونشيد جديدين لسوريا يعبران عن فسيفساء التعددية في الوطن الواحد.
- 8- اتخاذ اجراءات قانونية حازمة تجرم العنصرية والتطرف الديني والطائفي .
- 9- تمثيل الكورد تمثيلاً عادلاً في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- 11- بناء جيش وطني مستقل عن اية انتماءات حزبية تكون مهمته الدفاع عن البلاد و حماية الدستور ويكون للكورد كما باقي مكونات سوريا، حق الانتماء له وو الالتزام بابقاؤه بعيداً عن النزعات الطائفية والدينية والعرقية.